

سوريا

إنجاز المرحلة الأولى من «اتفاق البلدات الأربع»: ريف دمشق الغربي خالي من المسلحين



تم نقل عشرات الجرحى والشهداء من مناطق سيطرة المسلحين إلى المشافي الحكومية (أ ف ب)

إلى إصرار الجهات الضامنة على إنهاء ملف البلدات العالق منذ أعوام. وهو ما عكسته التشديدات الأمنية المضاعفة التي شهدتها منطقة التجمع في الراشدين على أطراف حلب، عقب وصول 45 حافلة تقل المئات من أهالي كفريا والفوعة إلى المكان، في انتظار وصول 11 حافلة خرجت من منطقة الزبداني، وتنقل عدداً من المسلحين وعائلاتهم. ونقلت مصادر في الهلال الأحمر السوري، الذي يواكب عملية الإجراء في البلدات، أن الحافلات نقلت قرابة 3000 شخص من البلدتين الإقليميتين، مقابل خروج حوالي 300 مسلح من الزبداني إلى جانب عائلاتهم، فيما أشارت مصادر محلية عدة إلى أن عشرات المسلحين من أهالي الزبداني قرروا البقاء و«تسوية وضعهم». ويأتي إتمام هذه الدفعة بعد دفعة مشابهة الجمعة الماضي، ضمت قرابة 5000 شخص، بينهم 1300 مقاتل من كفريا والفوعة، و2200 شخص، ضمنهم نحو 400 مسلح من بلدتي مضايا والزبداني. وأفادت وكالة «فرانس برس» بأن منطقة الراشدين شهدت إجراءات أمنية مشددة من قبل عناصر الجماعات المسلحة، تخللها «تفتيش لسيارات الصحافيين» الموجودة في المكان. وأظهرت عدة صور من المكان وجوداً لعدد من مقاتلي كفريا والفوعة في محيط الحافلات التي تقل الأهالي. وبيّنت أنه تم إغلاق مداخل إحدى الساحات بالحافلات نفسها، فيما يبدو أنه إجراء لمنع دخول أي سيارات إلى المكان. وشهد أمس أيضاً دخول 11 سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر و3 حافلات إلى منطقة الراشدين، لنقل جثامين الضحايا والجرحى من أهالي كفريا والفوعة، الذين قُضوا أو أُصيبوا جراء التفجير السبت الماضي، إلى مشافي الحكومة في مدينة حلب

رغم التمهيدات التي رافقت إعداد وتنفيذ اتفاق التسوية الخاص بمدينة الزبداني وبلدات مضايا وسرغايا وكفريا والفوعة، وعلى رأسها تفجير يوم السبت الماضي، نجحت الأطراف الضامنة للاتفاق في إتمام مرحلته الأولى. ليصبح ريف دمشق الغربي خالياً من الوجود المسلح. في انتظار تنفيذ مرحلته الثانية التي يفترض أن تخلي البلدتين الإقليميتين بالكامل

اختتمت أمس المرحلة الأولى من «اتفاق البلدات الأربع» (الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة) مع استكمال خروج الدفعة الأخيرة من مسلحي مدينة الزبداني وبلدة سرغايا ومحيطها، بالترافق مع مغادرة دفعة جديدة من أهالي كفريا والفوعة للبلدتين نحو مدينة حلب مؤقتاً. إنجاز الاتفاق أنهى بشكل كامل الوجود العسكري المسلح في ريف دمشق الغربي، بعد أعوام طويلة من بقاء عدد كبير من بلداته خارج سلطة الدولة، تخللها

باريس: لدينا عناصر ستيح الإثبات أن النظام السوري استخدم السلاح الكيميائي

تصعيد ومعارك متكررة، ودفع ملف حصار المنطقة إلى المنابر الدولية لمرات متعددة للضغط على دمشق وحلفائها. ويشير الانتهاء من المرحلة الأولى، رغم المخاطر التي هدّدت نجاحها إثر التفجير الإرهابي الذي استهدف تجمع حافلات قادمة من كفريا والفوعة السبت الماضي،

عن جدول زمني للمرحلة الثانية من الاتفاق، والتي سيخرج ضمنها ما تبقى من أهالي ومقاتلي كفريا والفوعة، مقابل إجلاء المسلحين من مناطق جنوبي دمشق. وعلى صعيد آخر، قال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك

أن المحافظة «ستعمل على إعادة جميع الخدمات إلى مضايا بشكل تدريجي»، مضيفاً أنه «خلال اليومين المقبلين سيتم الدخول إلى مدينة الزبداني بعد تطهيرها من الألغام من أجل عودة أهاليها إلى منازلهم بأسرع وقت». ومن المنتظر أن يعلن

بدلاً من المشافي التي تم نقلهم إليها في مناطق المسلحين حينها. كذلك، بدأ الجيش تفكيك العبوات الناسفة من المنطقة الممتدة شمال شرق بلدة بلودان وصولاً إلى برج البلدة بعد خروج المسلحين. وأكد محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم

العراق

رئاسة «التحالف الوطني»: تمديد للحكيم أو عودة المالكي؟

على حل أزمات المنطقة عبر الحوار». وتسري معلومات أيضاً عن أن مسألة رئاسة «التحالف» مردها وجود منظرين للتمديد للحكيم، بوصفها دعوة يسعى من ورائها فريق الحكيم لإعادة المفاوضات مع حزب «الدعوة» لبقاء زعيمهم لولاية ثانية. وعلى المقلب الآخر، فإن في «الدعوة»، والذي يتزعمه نوري المالكي، رأيان متناقضان، الأول يؤكد أن المالكي لا يرغب في الترشح إلى المنصب، وسط حديث عن قبول أحد أجنحة «الدعوة» بفكرة التمديد للحكيم باعتبار أن «غالبية الشارع الشيعي غير مقتنعة بأداء التحالف»، لأنه «لن يكون موجوداً بعد الانتخابات النيابية المقبلة، لأن الواقع يفرض أن لا تكون التحالفات طائفية أو مذهبية في المرحلة المقبلة، في ظل قناعة قد تولدت لدى السياسيين بالمطالبة بالأغلبية بشقيها السياسي والوطني».

في العراق ومحيطه، من أجل إخراج البلاد من سياسة «الإصطفافات والمحاور». ويستمر الحكيم في حراكه، على الرغم من أنه على أبواب «مغادرة» الرئاسة. وقد كان لافتاً إعلاناً أمس، عن «مبادرة عراقية لعقد اجتماع إقليمي يضم مصر، والعراق، وإيران، وتركيا، والسعودية، للعمل

ويأمل مريدو الحكيم في التمديد لزعيمهم، على خلفية «الإنجازات» التي حققها، خصوصاً لطرحة مشروع «التسوية السياسية» ونجاحه في تسوية إقليمياً، وحراكه المستمر على الصعيدين المحلي والإقليمي، ومحاولة بناء جسور تواصل مع مختلف الأطراف

الرئاسة دورية تشمل كل رؤساء الكتل المنضوية في «التحالف». وكان الحكيم قد دعا الأسبوع الماضي كتل «التحالف» إلى البحث عن شخصية توافقية جديدة لشغل منصب الرئيس، داعياً قادة الكتل إلى جعل الحدث «قدوة في عملية تبادل المواقع، وتناوب الرئاسة من دون تأخير».

الحكيم الذي اختير رئيساً لـ«التحالف»، مطلع أيلول الماضي لدورة واحدة ولمدة سنة، خلفاً لإبراهيم الجعفري الذي تولى المنصب منذ عام 2010. وصف «التحالف» (في خلال فترة رئاسته) بأنه قد «تمكّن في الآونة الأخيرة من أداء واجبه رغم الكثير من المنغصات والتشويشات لإخراج سفينة التحالف من حالة الركود وتوجيهها نحو مسار الصحيح»، وهو أمر شكّل دافعاً أساسياً بالدعوة إلى التمديد للحكيم بعد أن استطاع «إحياء الروح في التحالف»، وفق مؤيدي هذا الطرح. فقد أصيب «التحالف»، سابقاً، بحالة من الركود على خلفية الخلافات الحادة بين زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، والمالكي، ومقاطعة الأول لجلسات «التحالف» والذهاب بوصفه «تخالف».

يُتوقع في شهر تموز أن يُحسم الجدل حول رئاسة «التحالف الوطني»، وسط حديث عن إمكانية التمديد للرئيس الحالي عمار الحكيم، أو إسناد المهمة إلى نوري المالكي. على أن تبدأ الولاية التالية في شهر أيلول حتى نيسان 2018 موعد إجراء الانتخابات النيابية المقبلة

قد يشهد شهر أيلول المقبل «تمديداً» لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم، في موقعه برئاسة «التحالف الوطني»، والمكون من أغلب الكتل النيابية التي تمثل المكون الشيعي في البرلمان العراقي، فيما يرُجح أيضاً عودة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، إلى الأضواء مجدداً بمنصب جديد رئيساً لـ«التحالف الوطني»، يضاف إلى منصبه الحالي كنائب أول لرئيس الجمهورية. «التحالف الوطني» سيختار في الأول من شهر تموز المقبل شخصية جديدة تخلف الحكيم، حيث تُعتبر



خلال تفقد رئيس الوزراء حيدر العبادي القطعات العسكرية غرب الموصل